

تنظيم المنتجات الجديدة المعدلة جينياً يثير جدلاً أوروبياً



تعد المفوضية الأوروبية مقترحات ستعرضها في بداية يوليو/تموز المقبل، تتضمن تشريعات بشأن التكنولوجيا الحيوية الجينية، وهي تقنيات ناشئة تسعى إلى تطوير بذور أكثر مقاومة يسميها منتقدوها «كائنات جديدة معدلة جينياً»، ما ينذر بخلافات حادة بين الدول وأعضاء البرلمان الأوروبي.

وهذه المحاصيل التي يفترض أن تكون أقل عرضة للجفاف والأمراض وأقل استهلاكاً للمياه، وفق تقنية تسمى باللغة تقنيات جينومية جديدة»، وهي مجموعة لا حصر لها من أدوات التحرير الجيني، لتعديل «NGT أو NBT الإنجليزية التي تقوم على إضافة جين GMO المادة الجينية للنباتات من دون إضافات، على عكس الكائنات المعدلة جينياً خارجي للكائن أو النبات.

إنها طريقة بسيطة لتسريع التطور الذي كان يمكن أن يحدث بشكل طبيعي وفق مؤيديها، في حين تصفها المنظمات البيئية المعارضة لرفع القيود عن استخدامها بأنها «كائنات مخفية معدلة جينياً».

واعتباراً من عام 2021، اعتبرت المفوضية الأوروبية اللوائح المنظمة للكائنات المعدلة جينياً مثل الترخيص وإمكانية التتبع ووضع الملصقات والمراقبة وغيرها، «غير مناسبة» لهذه التقنيات الحيوية الجديدة.

ثلثها في مرحلة بحث متقدمة، مع عدد قليل يجري NGT وتلقت بروكسل 90 طلب ترخيص لمحاصيل منتجة بتقنية

اختبارها في الحقول مثل الذرة في بلجيكا والبطاطس في السويد. وفي وثيقة مؤرخة في فبراير/شباط الماضي درست المفوضية، على وجه الخصوص، إمكانية «أن تعالج بالطريقة التي تنطوي على تعديلات يمكن أن تحدث بشكل طبيعي أو عبر NGT نفسها» البذور التقليدية، وتلك المنتجة بتقنية عمليات التهجين التقليدية، مع خيارات مختلفة لوضع الملصقات على المنتج. وتؤيد أغلبية في البرلمان الأوروبي التخفيف من صرامة اللوائح المنظمة للتقنيات الجديدة. ومع رغبة النواب المحافظين بتجميد التخفيض الملزم لمبيدات الآفات، فإنهم يدفعون من ناحية أخرى في اتجاه تبني إطار ملائم لتقنية قادر على «تحفيز البحث والاستثمار والتوظيف» وزيادة الإنتاجية. NGT ومن ناحية أخرى، ما زالت بعض الدول حذرة في موقفها. ففي منتصف مارس/آذار الماضي، انتقدت النمسا دراسة للمفوضية «قائمة على الافتراضات والتخمينات» أكثر منه على البيانات العلمية، ودعت إلى «دراسة شاملة للمخاطر البيئية والصحية» والاستثمار في الأمن البيولوجي.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024